الكشف عن عزم أمريكي لتمرير قرار دولي ضد سيطرة إسرائيل على الضفة

كشفت صحيفة إسرائيلية ،الثلاثاء، عن عزم إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يعارض فرض إسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية المحتلة.

ونقلت صحيفة "إسرائيل اليوم" عن مصدر أميركي مقرب من إدارة بايدن لم تسمه وتابعتها "المطلع"، قوله إن:"القرار سينص على أن وجود إسرائيل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والقدس الشرقية، بما في ذلك البلدة القديمة، ينتهك القانون الدولي".

وأشار المصدر إلى أن:"مجلس الأمن القومي الأميركي يقوم حاليا بصياغة مشروع القرار، دون تحديد تاريخ لتقديمه إلى مجلس الأمن".

ولم يصدر بعد أي تأكيد رسمي من الولايات المتحدة أو إسرائيل بشأن وجود توجه أميركي بهذا الخصوص.

والجدير بالذكر أن:"بايدن، سيستمر في مهامه حتى تنصيب الرئيس المنتخب دونالد ترامب يوم 20 يناير/كانون الثاني 2025".

وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أن:"هذا التوجه يعيد إلى الأذهان ما فعله الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، قبيل مغادرته البيت الأبيض".

ففي 23 ديسمبر/كانون الأول 2016، امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام سلطة النقض (فيتو) ضد قرار يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأكد عدم شرعية المستوطنات على الأراضي الفلسطينية.

وقالت الصحيفة:"اليوم يعمل العديد من مستشاري أوباما آنذاك أيضا في إدارة بايدن المنتهية ولايتها".

وبحسب الصحيفة، فإن:"إسرائيل ليست على دراية حاليا بمعلومات عن نية أميركية لتمرير قرار ضدها في مجلس الأمن، ولكن يُعتقد أن مثل هذا القرار سيأتي في نهاية المطاف".

ونقلت عن مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى لم تسمه رده على سؤال بشأن ما إذا كانت لديه معلومات عن الخطوة الأميركية، قائلا:"ليس بعد".

وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، قال وزير المالية الإسرائيلي "بتسلئيل سموتريتش"، إنه:"أصدر تعليماته لإدارة الاستيطان والإدارة المدنية لبدء عمل أساسي مهني وشامل لإعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق السيادة على الضفة الغربية".

وتعهد سموتريتش بأن يكون 2025 عام السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وفق ما أوردته صحيفة يديعوت أحرونوت حينها.

وهذه ليست المرة الأولى التي يثير فيها سموتريتش بسط السيادة الإسرائيلية على الضفة، حيث دعا في 27 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى:"بسط السيادة على الضفة وقطاع غزة، وسط رفض وتنديد عربي".

وفي 19 يوليو/تموز الماضي، شددت محكمة العدل الدولية على أن:"للفلسطينيين الحق في تقرير المصير، وأنه يجب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي المحتلة".

وبموازاة حرب الإبادة في قطاع غزة، وسّع الجيش الإسرائيلي عملياته، كما صعّد المستوطنون هجوماتهم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ما أسفر إجمالا عن مقتل 785 فلسطينيا، وإصابة نحو 6 آلاف

و450 آخرين، وفق معطيات وزارة الصحة الفلسطينية حتى ،مساء الإثنين.